إيمان محمود أحمد عبد القادر . نظام رقمنة الوثائق السمعبصرية والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات : دراسة تحليلية تقويمية / إيمان محمود أحمد عبد القادر ؛ إشراف سلوى على ميلاد، دينا محمود عبد اللطيف . – القاهرة : إ.م.أ. عبد القادر ، ٢٠٢٢. – اطروحة ماجستير ، كلية الدراسات الانسانية ، جامعة الأزهر .

عرض
إيمان محمود أحمد عبد القادر
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الدراسات الانسانية – جامعة الأزهر
eman.mahmoud@azhar.edu.eg

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالوثائق السمعية والبصرية باعتبارها نوع مختلف من الوسائط المعلوماتية، وكذلك التعريف بالهيئة العامة للاستعلامات باعتبارها جهاز الإعلام الرسمي للدولة المصرية. كما تتناول هذه الدراسة تحليل نظام الرقمنة المتبع في رقمنة الوثائق السمعية والبصرية بالهيئة، وبيان مدى أهميته في الحفاظ علي المحتوي السمعي البصري، ومدي اتفاق تقنياته وبرامجه وتنسيقاته ووسائط الحفظ المستخدمه فيه مع معايير وتوصيات المنظمات الدولية المعنية بالتراث السمعي والبصري. كما تناولت الدراسة بتحليل عناصر برنامج الحفظ المستخدم في حفظ المحتوي السمعي البصري المرقمن، وبيان مدي اتفاق عناصره مع معيار "دبلن كور" باعتباره أحد المعايير العامة للميتاداتا، كما أكدت الدراسة علي أهمية الوثائق السمعية البصرية في الدراسات المختلفة الثقافية والحضارية والسياسية والقانونية والتاريخية، حيث أنها وثائق مرئية تحتوي علي عناصر الصوت والصورة والحركة التي تساعد في التثبت من المعلومات بشكل أكبر وإلى إيصالها للمستفيدين بصورة أوضح وأسرع. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة مثل ضرورة التوجه إلى دراسة كافة منتجات الهيئة العامة للاستعلامات، وضرورة إخضاعها لإشراف الأرشيف القومي المصري حيث أنها تمثل تاريخ البلاد الثقافي والسياسي والحضاري، وأن الرقمنة هي الحل الأمثل للحفاظ على المحتوي السمعي البصري الذي تتقادم تقنياته وتنسيقاته ووسائطه في ظل التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم يومًا بعد يوم. كما توصي الدراسة بضرورة عمل ميتاداتا للوثائق السمعية والبصرية حتي يمكن التحكم بها وإدارتها وتأكيد مصداقيتها وموثوقيتها.

الكلمات المفتاحية

الأرشيف السمعي البصري ، الهيئة العامة للإستعلامات، الميتاداتا ، جريدة مصر السينمائية

مقدمة

تعدّ الوثائق على اختلاف أنواعها وأشكالها وأنماطها وموادها سواء التقليدية أو السمعية والبصرية أو الإلكترونية من أهم مصادر المعرفة، والشاهد الأكبر على التاريخ بكل أحداثه ووقائعه، والدليل البارز على السمة الحضارية للشعوب، فلا تاريخ لأمة بدون وثائق، فهي تمثل وديعة الأجيال الحاضرة إلى الأجيال اللاحقة، لذلك فإن تنظيمها والحفاظ عليها هو حفاظ على تاريخها وحضارتها وثقافتها، خاصة وأن الباحثين والمؤرخين يستمدون مصادرهم التي يعتمدون عليها في كتابة أبحاثهم ودراساتهم المختلفة من هذا المخزون الذي يمدهم بالحقائق والمعلومات الثرية والمتنوعة، مما يجعلها المرجع الأساسي للبحث العلمي والأصول التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات الصحيحة ومن ثم كتابة التاريخ الصحيح.

وانطلاقًا من أهمية الوثائق ودورها في البحوث العلمية والتاريخية، وما يشهده العالم من تقدم تكنولوجي مما يسهم في تنوع أشكال الوثائق من ورقية إلى تصويرية وتسجيلات صوتية ومرئيات إلى وثائق إلكترونية، وما يعقب هذا التقدم من تطور وتغير في التقنيات والبرامج يومًا بعد يوم، مما يؤدي إلى سهولة ضياع محتويات هذه الوثائق، بسبب تقادم الأجهزة وحداثة التنسيقات والتقنيات المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى ضرورة الاتجاه إلى الرقمنة للحفاظ على هذا التراث، وما يعنينا هنا هو دراسة أحد أنواع هذه الوثائق ألا وهي الوثائق السمعية والبصرية (الصوتية والمرئية)، والتي تختلف عن الوثائق التقليدية والإلكترونية من حيث اختلاف نوع الوسيط الحامل للمعلومات، لذلك فقد عمدت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل نظام الرقمنة المتبع في إحدي الهيئات المعنية بإنتاج مثل هذا النوع من الوثائق، وهي إدارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات.

ونظرًا لمكانة الهئية العامة للاستعلامات الإعلامية، حيث أنها تعتبر جهاز الإعلام الرسمي للدولة، ولقيمة ما تنتجه من وثائق سمعية وبصرية من أفلام وثائقية وأفلام سينمائية متمثلة في أعداد جريدة مصر السينمائية، والتي تسجل الأحداث والوقائع المهمة في تاريخ البلاد، والتي تعتبر ذاكرة الأمة الحية والشاهد الناطق على أهم الأحداث الثقافية والتاريخية والحضارية في تاريخ هذه البلاد، فقد عمدت الهيئة العامة للاستعلامات إلى ضرورة رقمنة هذا التراث الحضاري والثقافي للحفاظ عليه ولتسليمه للأجيال القادمة، خاصة وأن وسائط حفظ هذا التراث معرضة للتلف والتدمير بسبب تقادم الأجهزة القارئة لها وسوء الاستخدام الناتج عن كثرة التداول، مما يؤدي إلى فقدان وضياع جزء كبير من محتويات هذه الوسائط، وبالتالي ضياع مرحلة مهمة من تاريخ البلاد.

لذلك عمدت هذه الدراسة إلى التعريف بالوثائق السمعية والبصرية، وبيان أهميتها، ودراسة للجهات المنشئة للوثائق محل الدراسة، كما قامت هذه الدراسة بتحليل نظام الرقمنة المستخدم في رقمنة الوثائق السمعية والبصرية بإدارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات، ودراسة البرامج والتقنيات والتنسيقات المستخدمة في عملية الرقمنة، وتوضيح البيانات الوصفية (الميتاداتا) الموجودة في البرنامج المستخدم في حفظ وأرشفة هذه المجموعات التراثية المهمة، كما تعرضت الدراسة إلى بيان مدى أهمية التسجيلات السمعية والبصرية في التخصصات المختلفة .

مشكلة الدراسة :

- تكمن مشكلة الدراسة في تقادم الوسائط المسجل عليها تاريخ البلاد السمعي والبصري، وما تبعه من ضياع جزء من هذا المحتوى، مما أدى إلى ضرورة الاتجاه للرقمنة للحفاظ على هذا الكنز المعلوماتي المصور، فالمجموعات السمعية والبصرية بإدارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات محفوظة على أشرطة قديمة وأفلام سينمائية عفا عليها الزمن، ولم يعد هناك أجهزة لقراءتها، وإن وجدت فليس هناك فنيين يستطيعون التعامل معها، مما أدى إلى تخزينها في مخازن الهيئة في ظروف حفظ غير مناسبة.
- كما تكمن مشكلة الدراسة في أن المحتوى السمعي والبصري المحفوظ بالهيئة العامة للاستعلامات محتوى نادر، ولا يوجد في أي مؤسسة أخرى خاصة أعداد جريدة مصر السينمائية، حيث أن الهيئة العامة للاستعلامات هي المعنية بإنتاجها، ولا يوجد لها نسخ في أي مكان آخر.

أهمية الدراسة:

١- تنبع أهمية الدراسة من طبيعة المحتوى المعلوماتي الذي ترصده، فالمجموعات السمعية والبصرية هي تاريخ مرئي وناطق بأحداثه، حيث تعتبر الصوتيات والمرئيات ذاكرة حية تسجل

الحدث بتفاصيله، التي تغيب عن النص المقروء والمكتوب، وترصد الكثير من مشكلات المجتمع وأحداث الساعة.

٢- كما تظهر أهمية الدراسة في انفراد الهيئة العامة للاستعلامات بامتلاك هذا التراث المعلوماتي، حيث أن الأفلام الوثائقية التي تنتجها الهيئة وأعداد الجريدة السينمائية هي من إنتاج الهيئة العامة للاستعلامات، وهي فقط التي تملكها وتنفرد بإتاحتها أو حجبها.

٣- كما تكمن أهمية الدراسة في الأهمية البحثية والتاريخية للوثائق السمعية والبصرية الموجودة بإدارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات، حيث تملك الكثير من التسجيلات المهمة التي تفيد في الدراسات التاريخية والثقافية والحضارية لتاريخ البلاد.

٤- كما أن هذه الدراسة شاهدة على مشروع قومي مهم، وهو مشروع رقمنة تراث جريدة مصر السينمائية، حيث تقوم برصد خطوات الرقمنة وبرامجها وتقنياتها .

أهداف الدراسة:

- **أولًا**: تهدف الدراسة إلى التعريف بالوثائق السمعية والبصرية بإدارة التسجيلات والفيديو، باعتبار أنها نوع مختلف من الوسائط المعلوماتية، وبالهيئة العامة للاستعلامات على اعتبار أنها أحد أجهزة الإعلام الرسمي للدولة.
- **ثانيًا**: أحد الأهداف المهمة لهذه الدراسة هو تحليل نظام الرقمنة المستخدمة في رقمنة الوثائق السمعية والبصرية بإدارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات، وبيان مدى اتفاق تقنياته وبرامجه وتنسيقاته مع توصيات المنظمات الدولية المعنية بالتراث السمعي والبصري.
- **ثالثًا**: تحليل برنامج الأرشفة المستخدم في حفظ الوثائق السمعية والبصرية بإدارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات، وبيان مدى مطابقة عناصره لعناصر الميتاداتا وفقًا للمعايير الدولية.
- **رابعًا**: توضيح مدى الأهمية الثقافية والعسكرية والسياسية والتاريخية والقانونية للوثائق السمعية والبصرية بصفة عامة، ولوثائق إدارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات بصفة خاصة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية للدراسة:

تناولت هذة الدراسة الوثائق السمعبصرية الموجودة بادارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات والتى يرجع تاريخ أول وثيقة سمعبصرية بها إلى عام ١٩٢٣م وهو تاريخ ظهور الجريدة السينمائية في مصر وحتي وقت انهاء الدراسة يناير ٢٠٢٢م.

الحدود المكانية للدراسة :

تناولت الدراسة الوثائق السمعبصرية بادارة التسجيلات والفيديو الموجودة بقطاع الخدمات المركزية بالهيئة العامة للاستعلامات الكائنه بـ ٣ شارع الاستاد البحري بمدينة نصر بالقاهرة.

الحدود الموضوعية للدراسة:

تناولت الدراسة الموضوعات التي تشتمل عليها الوثائق السمعبصرية بادارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات سواء أكانت سياسية أو ثقافية أو سياحية أو تاريخية وغيرها من خلال طرح لبعض النماذج الموجودة من أفلام وثائقية أو أفلام سنمائية خاصة بأعداد الجريدة السينمائية.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة علي منهج دراسة الحالة باعتباره أهم المناهج العلمية التي تسمح بالتعمق في دراسة موضوع معين لهيئة محددة، حيث قامت برصد مشروع الرقمنة القائم في إدارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات، والمنهج التحليلي لتحليل محتويات الوثائق السمعبصرية وبرنامج الأرشفة المستخدم في حفظ الوثائق السمعبصرية بالهيئة العامة للاستعلامات .

المعايير التي اعتمدت عليها الدراسة:

١- معيار دوبلن كور Doblin Core كمعيار عام للميتاداتا
٢- معياري مكتبة الكونجرس الأمريكية الخاص بوصف المواد السمعية والبصرية Video MD Audio MD

أدوات جمع البيانات :

اعتمدت الدراسة علي الأدوات التالية في جمع البيانات :

١- أفلام أعداد الجريدة السينمائية وأشرطة الفيديو والأشرطة الصوتية الموجودة بالهيئة العامة للاستعلامات.
٢- الكتب والمراجع والقواميس والمعاجم والدوريات العلمية التي أهتمت بالموضوع.
٣- المقابلات الشخصية المقننة مع مسؤلي وموظفي إدارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات.
٤- الملاحظة المباشرة والمقننة من الباحثة لإدارة التسجيلات والفيديو للوقوف على مميزات وعيوب نظام الحفظ الحالي.
٥- تحليل المضمون لبعض الوثائق السمعبصرية الموجودة بإدارة التسجيلات والفيديو بالهيئة العامة للاستعلامات

نتائج الدراسة

١- تبين من الدراسة أن الوثائق السمعية والبصرية لها دور كبير وأهمية خاصة من الناحية العلمية والثقافية كمواد تعليمية تساعد على توصيل المعلومة بشكل أسرع وتثبيتها في الذهن بصورة أوضح، ومن الناحية التوثيقية كمواد تساعد في كتابة التاريخ، لأن الوثيقة السمعية والبصرية تعتبر تمثيلًا حيًا للوقائع التاريخية، فهي ليست فقط تحمل معلومات تاريخية بل هي جزء من التاريخ.
٢- اتضح من الدراسة أهمية دور الهئية العامة للاستعلامات بكل إداراتها على كافة الأصعدة، حيث أنها تمثل دورًا ثقافيًا وحضاريًا وتاريخيًا رائدًا من خلال ماتقوم بها إداراتها وما تنتجه من وثائق تشتمل على موضوعات حيوية ومعاصرة ومواكبة لأحداث الساعة.

٣- توصلت الدراسة إلى أهمية الرقمنة والحفظ الرقمي للوثائق السمعية والبصرية من الناحية التوثيقية، حيث أنها تعمل على الحفاظ على المحتوى المعلوماتي ونقله من بيئته وتقنياته القديمة، والتي من الممكن أن تؤدي إلى فقده وضياعه، إلى بيئة وتقنيات أحدث تعمل على الحفاظ عليه أطول فترة ممكنة، كما أظهرت الدراسة أهمية الرقمنة والحفظ الرقمي من الناحية الأرشيفية حيث أن الوثيقة المرقمنة يمكن الوصول إليها بشكل أسرع وأسهل، ويمكن إتاحتها لعدة مستفيدين في نفس الوقت دون الإضرار بالوثيقة الأصلية.

٤- تبين من خلال الدراسة أهمية الميتاداتا في الحفاظ على الوثيقة السمعبصرية على المدى الطويل وتسهيل إتاحتها وإدارتها وحفظها.

٥- تبين من خلال الدراسة أن صورة مهنة أخصائي الأرشيف السمعي البصري ومرتبتها الإجتماعية ضعيفة، بسبب غياب الإعتراف بهويتها بالرغم من المجهودات التي تبذلها الجمعيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة، لتنظيم قواعد العمل والإجراءات في ميدان التوثيق بالصوت والصورة.

٦- تبين من الدراسة قلة مناهج الأرشيف السمعي البصري في البرامج الدراسية بالجامعات المصرية، رغم أن الأدبيات في تزايد منذ أكثر عشرين عامًا، حيث توجد الكتب والأدلة والمواصفات والمجلات المهنية التي تصدرها اليونسكو والمنظمات الدولية ذات العلاقة، مما يرفع من شأن هذا الأرشيف ويدفع إلى الاعتراف الرسمي به وبأهميته.

<u>وتوصي الدراسة بما يلي :</u>

١- ضرورة الإهتمام بدراسة كافة ما تنتجه الإدارات المختلفة بالهيئة العامة للاستعلامات من وثائق، حيث تمثل هذه الإدارات الجهاز الإعلامي الداخلي والخارجي للبلاد ومن ثم تحظي هذه الوثائق بمكانة وأهمية خاصة.

٢- ضرورة إشراف الأرشيف القومي المصري " دار الوثائق القومية" على الأرشيف السمعي البصري بالهيئة العامة للاستعلامات حسب المواد المقررة بالقانون، وتفعيل دوره في الحفاظ على مثل هذه المواد السمعية والبصرية والتي تمثل جزءًا مهمًا وأساسيًا من تاريخ البلاد وإتاحتها للباحثين للتمكن من دراستها.

٣- ينبغي إعداد الدورات التدريبية للمتخصصين في مجال الأرشيف السمعي البصري لمواكبة التطورات التكنولوجية والتقنية في مجال الرقمنة والأرشفة الإلكترونية.

٤- ضرورة الاهتمام برقمنة الوثائق السمعية والبصرية الموجودة في الهيئات الإعلامية، خاصة وأنها أكثر عرضه للتلف سواء بقلة الاستخدام أو كثرته.

٥- ضرورة الإعتماد على معيار محدد للوصف الأرشيفي " الميتاداتا" وعدم تغيير المعايير والبرامج المستخدمة والمطبقة كل فترة.

٦- مراعاة توفير مناهج عن الأرشيف السمعي البصري في لوائح أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات، على أن تشتمل هذه المناهج على موضوعات تاريخ المواد السمعية والبصرية وتكنولوجيا التسجيل على مختلف الأوعية وسياسات إدارة مجموعات الأرشيف السمعي البصري والإجراءات الفنية المتعلقة بحفظ الأرشيف السمعي البصري ومعالجته وإتاحته والجوانب الكيميائية والفزيائية للأوعية السمعية والبصرية وذلك حسب رؤية هيئة اليونسكو.